http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2199) السنة الثامنة - السبت (23) تموز 2011

الأيتام سلعة ترفع رصيد تجار الأطفال ... و١٦% من العراقيين بلا رعاية

العمل والشؤون الاجتماعية تكذب المعلومات عن وجود حالات شنيعة في دور الأيتام وتدعو لزيارتها

بغداد /إيناس طارق
عدسة / ادهم يوسف

رعب حقيقي كانت تعيشه الفتاة "رحمة "في إحدى دور الدولة للأيتام بهذه الصورة وجدناها عندما استطعنا الوصول الى مقر إقامتها في منطقة "السدة" عام ٢٠٠٩ كانت معها مجموعة من الأيتام الذين خطفوا في وضح النهار امام السلطات الحكومية من "دار الاعظمية للأيتام "ليتم احتجازهم في مبنى كان تابعا لمنظمات إنسانية تقدم المساعدة للأطفال اليتامى ، وبإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي سحبت يدها من الموضوع آنذاك وأنكرت اية صلة لها بالدار وعلقت فقط أن "الأيتام خطفوا من قبل إرهابيين ونقلوهم الى جهات مجهولة" حينها تمكنا وبمساعدة احد الأشخاص الخيرين في المنطقة الذي صعب عليه رؤية استغلال الأطفال الأيتام جسديا وبدنياً و ومشاهدة فتيات ينجبن أطفالا مجهولي الهوية "لقطاء"بسبب استغلالهم في ممارسة البغاء .

رحمة كان عمرها عام ٢٠٠٩ اثني عشر ربيعاً تحمل على كتفها طفلا لا يتجاوز عمره شهرين وآخر في أحشائها ولا تعلم من يكون والده ! كانت الفتاة التي ضحت بحياتها لإنقاذ عشرات الأيتام المحتجزين هناك من هذا الاستغلال اللا إنساني والبشع لا تعلم وهي تحدثنا أين حط بها الرحيل بعد ذلك مع بقية الأطفال الأيتام لأنهم بقدرة قادر اختفوا من المكان !

قصص مؤلمة وكثيرة عن هذه الشريحة الكثير منها بقي طي الكتمان لا يبوح بها أصحابها ، غير أن الحقيقة الصارخة التي تبقى هي أن الأيتام يعيشون وضعا مأساوياً وحالة من العوز المادي والضيق بسبب عدم احتوائهم واحتضانهم من قبل اية جهة رسمية . في الوقت الذي تشير فيه الإحصاءات الرسمية للحكومة الى وجود نحو مليون أرملة، وما يقارب الأربعة ملايين يتيم في البلاد. . في هذا الموضوع نلقي الضوء على واقع هذه الشريحة التي لم تنل ما تستحق من رعاية واهتمام ، بل يبدو أن أوضاعهم هي الأخرى صارت عرضة للمزايدات السياسية ، ففي الوقت الذي تعلو فيه أصوات من مجلس النواب عن وجود انتهاكات في دور الأيتام بحسب ما نشرته وسائل الإعلام ، فندت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حديث مع المدى هذه المعلومات ودعت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب الى زيارة هذه الدور والاطلاع على الحقائق فيها دون تهويل ومبالغة .

تقارير عن ضحايا الاستغلال ومقترحات

لم يكن جديداً نشر تقارير عن حالات غريبة لبيع الأطفال مقابل مبالغ مالية فقد ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية إن ما لا يقل عن ١٥٠ طفلا عراقيا يباعون سنويا مقابل مبالغ تتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠٠ جنيه إسترليني، مشيرة إلى أن بعضهم يتحول إلى ضحايا للاستغلال الجنسي.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين وهيئات إغاثة قولهم إن الفساد المالي والتهاون في تطبيق القانون وسهولة اختراق الحدود العراقية تضافرت كلها لتفاقم أزمة الاتجار بالأطفال العراقيين مما أدى إلى خطف أعداد كبيرة منهم سنويا وبيعها خارج العراق أو داخله.

وقالت : إن العصابات الإجرامية تحقق أرباحا كبيرة من الأسعار الرخيصة للأطفال والفوضى الإدارية التي تجعل نقلهم خارج البلاد أمرا سهلا نسبيا.

ومن الصعب تحديد الحجم الحقيقي لهذه التجارة لغياب نظام مركزي يجمع البيانات حول هذا الموضوع، لكن المنظمات الخيرية والشرطة العراقية تعتقد أن العدد زاد بالثلث بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ ليصل الى ١٥٠ طفلا سنويا.

الصحيفة نقلت عن ضابط كبير في الشرطة العراقية قوله إن ١٥ طفلا عراقيا يباعون شهريا، بعضهم خارج البلاد وبعضهم داخلها وبعضهم من أجل التبني والبعض الآخر للاستغلال الجنسي.

ويعتقد المسؤولون العراقيون أن ١٢ عصابة اتجار في الأطفال تنشط بالعراق وأنها تدفع ما بين ٢٠٠ و ٤٠٠٠ جنيه إسترليني مقابل الطفل حسب محيطه الذي ينحدر منه ومدى غناه وفقره.

أما البلدان التي يباع فيها هؤلاء الأطفال فهي الأردن وسوريا وتركيا وكذلك بعض البلدان الأوروبية كسويسرا وأيرلندا وبريطانيا والبرتغال والسويد.

كما ذكر تقرير لليونيسيف نهاية ٢٠٠٧ بان بحثاً أجرته المنظمة الأممية عن الانقطاع الدراسي اظهر بأن ٢٨٪ فقط ممن بلغوا سن السابعة عشرة اجتازوا امتحانات الثانوية هذا العام، مضيفا أن نسبة من اجتازوا الامتحان النهائي في وسط وجنوب العراق لم تتعد ٤٠٪.وأشار التقرير إلى أن عدد تلاميذ المدارس الابتدائية المتخلفين عن الدراسة خلال ٢٠٠٦ بلغ ٧٦٠ ألفا، إلا أن هذا الرقم ارتفع خلال العام الماضي بسبب انقطاع الدراسة لعدد متزايد من الأطفال النازحين عن ديارهم.

واقترحت المنظمة عدداً من المعالجات من بينها :

١-مراجعة القوانين الخاصة بالأطفال من قبل أخصائيين من الدول التي خاضت الحروب وتركت وراء الحروب جيوشا جرارة من الأيتام والأرامل .

٢-فتح دور لإيواء المشردين دون استثناء وتكون مختلطة من كل أطياف الشعب العراقي وتتبنى مناهج علمية مدروسة لرعايتهم .

٣-الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني التي تهتم بأمور الأطفال ودعم هذه المنظمات بخبرات من الدول الأخرى ذات الشأن .

٤-تخصيص موازنة خاصة من أموال النفط للأرامل والأيتام والمشردين .

٥-فتح فروع في الجامعات العراقية لدراسة وبحث المشاكل الاجتماعية المختلفة ومنها مشكلة الأيتام والأطفال المشردون .

٦-الاهتمام بالإعلام للطفل بشكل عام وتدريب طلاب كلية الصحافة والإعلام جيدا لدخول قلب العائلة العراقية والاستماع لهمومها .

٧-المخابرات العراقية داخل وخارج العراق يجب أن تأخذ هذا الموضوع بأهمية كبيرة لمتابعة العصابات التي تزاول جريمة اتجار الأطفال وكسب مال الحرام.

٨-الاهتمام بالباحثات الاجتماعيات ورفع رواتبهن لتشجيع اكبر عدد ممكن من الشابات وخاصة الأرامل منهن لدراسة هذه الفروع لأنهن يملكن تجربة عملية بهذا المجال، و صرف رواتب لهن أثناء الدراسة .

٩-الاهتمام بالأحداث المسجونين وخلق مركز إعادة تأهيل هؤلاء بعد خروجهم من الحجز او السجن لإنقاذهم من حالة العزلة التي تراودهم إذ يشعرون أنهم منبوذون في المجتمع .

١٠-بناء مجمعات وأقسام إصلاحية بالإضافة إلى برامج متطورة للأحداث لفك الزخم الحاصل في الدور الإيوائية التابعة للدائرة التي تهتم بالأحداث وأموال القاصرين في كل العراق .

١١-ملاحقة ومعاقبة تجار بيع الأطفال العراقيين ، وهذه مهمة الشرطة والقوى الأمنية العراقية .

١٢-الاهتمام ومراقبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومحاربة الفساد الموجود فيها . إذ تصرف أموال الرعاية الاجتماعية لكل "من هب ودب" على حساب هؤلاء المظلومين .

١٣- على وزارة التربية تبني برامج خاصة بقانون التعليم الإلزامي وتطبيقه في عموم العراق .

معلومات متضاربة وجهود نيابية لم تفعل!

في وقت سابق كشفت عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي النائبة عن كتلة التحالف الكردستاني أشواق الجاف عن ممارسات شنيعة ضد الفتيات في دور الأيتام وأنها قامت بأدراج موضوع مهم على جدول أعمال اللجنة،يتمثل بورود أنباء عن أن الفتيات في دور الأيتام وعند وصولهم سن الـ١٥ يتركن عرضة لكل من هب ودب.

وبينت أن هناك بعض الممارسات التي توصف بالـ(الشنيعة) تمارس ضد الفتيات عند بلوغهن هذا السن كتزويجهن او إرسالهن للعمل في البيوت وغيرها من الممارسات الأخرى. ورغم أن الجاف أوضحت في مابعد بان الاعلام قد بالغ في تصريحاتها وادعت تحريفها ، فان رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب سليم الجبوري قد أعاد هذه القضية الى الأذهان عندما أكد في تصريحات صحفية وجود حالات انتهاك لحقوق الأيتام في دور الدولة .

بدوره كشف عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي علي شبر في تصريح "المدى " قائلاً: إن بعض التصريحات الإعلامية من قبل بعض أعضاء لجنة حقوق الإنسان والخاصة بوجود ممارسات شنيعة ضد الأيتام أنها مبالغ فيها ولا يمكن أن يحكم على جميع المؤسسات الحكومية بهذا الشكل فقد قامت لجان عديدة بزيارة دور عدة للأيتام للوقوف على حالهم وأوضاعهم وقد وجدت أن اغلب هذه الدور تتمتع بمؤهلات الحماية والرعاية الكافية لاحتضان الأطفال الأيتام فضلا عن رفضهم استلام أي دعم مادي من قبلهم (تبرعات) لان الدولة وحسب قول مدراء الدور توفر لهم متطلبات الدور الحكومية كافة ،وأشار شبر في حديثه الى ان البعض من هذه الدور قد تفتقر الى الاهتمام لكن ليس بالشكل الذي يقال عنه في وسائل الاعلام وان ما يحتاج الى مراقبة هو دور الأيتام غير المرتبطة بمؤسسات الحكومة والتي تكون بعيدة عن الرقابة الحكومية .

الدستور كفل اليتيم

أما مديرة مكتب هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الدكتورة عبير الجلبي فقد فندت في تصريح لـ(المدى) كل هذه المعلومات وقالت : كان من الأجدر بأي مسؤول حكومي او نائب برلماني ان يتأكد من المعلومات التي يدلي بها للإعلام وما صرح به من قبل بعض "النواب " هو إساءة للمستفيدين وطعناً لكرامتهم ، ولدور الدولة للأيتام التي تحتضنهم. والمستفيدون يرفضون هكذا تصريحات ويعتبرونها تشويهاً لسمعتهم ويطالبون المسؤولين بزيارتهم ومعرفة أوضاعهم قبل أن يصرحوا بهكذا ألفاظ تسيء وتسبب الأذى النفسي لهم .

وعن جهود مجلس النواب في هذا المجال قال النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون في تصريح لـ(المدى) :إن البرلمان الحالي يحاول العمل الجدي على تفعيل القوانين التي تعنى بالأرامل والأيتام لتحسين واقعهم وتمكينهم من مواجهة صعوبات الحياة وان يكون تفعيل القوانين بأسرع وقت ممكن لأنهم شريحة تستحق الاهتمام والمراعاة الإنسانية .

بينما أكد النائب فرات الشرع عن التحالف الوطني في تصريح لـ(المدى) قائلاً: إن مجلس النواب نجح في سن قانون يحث على تخصيص نحو ٤٪ من موازنة العام ٢٠١١، لدعم شبكة الرعاية الاجتماعية المعنية بالأرامل والأيتام والعاطلين عن العمل ،والامر يحتاج الى المتابعة الجدية والفعلية واستيعاب الأعداد الكبيرة من هؤلاء الأيتام وحمايتهم من عصابات الاتجار بالبشر والعصابات الإرهابية التي تستغلهم لتنفيذ التفجيرات ،فيما أشار النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي إلى أن الحكومة العراقية تقدم دعما لا بأس به للأيتام وإنهم يعانون الإهمال ،طالبا من مجلس النواب الإسراع بسن القوانين لحماية الأيتام ،واصفا التظاهرات التي خرج بها الأيتام مؤخرا بأنها بسبب الوضع الأمني المتوتر، إما غير ذلك فلا يوجد تقصير او اعتداء جنسي أو جسدي لأي مستفيد .

وأكدت الجلبي في حديثها انه على الرغم من كل ذلك فقد قمنا في وزارة العمل وبإيعاز مباشر من الوزير بتشكيل لجان تحقيقية للتحقق من ما ذكر، وعندما بحثنا عن أوليات الموضوع وجدنا أن النائب او النائبة او أي مسؤول حكومي آخر لم يقم بزيارة دور الدولة للأيتام ،وإنما كان ذلك استنتاجا منهم !وأوضحت الجلبي أن التقصير الوحيد الذي يمكن ان يذكر هو عدم القيام بسفرات ترفيهية للمستفيدين في دوائر الدولة تحمل أغراضا سياسية ولا تعكس الصورة الحقيقية لهم.

ومن المناسب الإشارة هنا الى أن التشريعات والقوانين العراقية في هذا الشأن تؤكد رعاية الأسرة وخاصة الأطفال ومسؤولية الدولة عنهم ، حيث تضمن الفصل الرابع من الدستور العراقي في خانة / الأسس الاجتماعية والثقافية وفي المادة ٣٤ بان تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ويحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصوره عامة، وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة بحمايتهم، فيما حددت المادة ٣٦ بان الدولة تكفل الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حالات مختلفة من ضمنها اليتم وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون.

وكان وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني قد أكد في تصريح سابق أن أعداد الأيتام في العراق بدأت بالازدياد خلال السنوات الأخيرة نتيجة لأعمال العنف وجرائم القتل التي طالت مئات الآلاف من العراقيين .. موضحا أن واقع الأيتام يحتاج إلى بذل جهود استثنائية لاحتواء هذه الظاهرة التي تتفاقم يوما بعد آخر،

فرات الشرع

عبير الجلبي

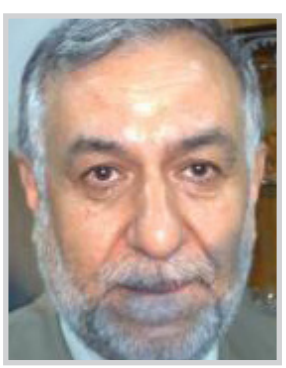
علي شبر

ابراهيم الركابي

مصدر: هؤلاء الضحايا يشكلون حوالي ١٥-٢٠% من مكونات الشعب العراقي!

الدستور العراقي المادة ٣٦: الدولة تكفل الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حالات مختلفة من ضمنها اليتم

عصابات تتاجر بالأطفال

ذكرت مصادر أمنية في تصريح لـ(المدى) إن هناك عصابات تم إلقاء القبض عليها تقوم بالاتجار بالأطفال المشردين والأيتام واستغلالهم جنسيا ، وهؤلاء الأطفال هم من فقدوا عوائلهم وطردوا من قبل أقاربهم ومنهم من لا يعلم شيئاً عن نسبه وكنيته ! وأكد المصدر أن بعض الأطفال الذين خطفوا ولم يعثر لهم على جثة واعتقد ذووهم أنهم قتلوا وحرقت أجسادهم من قبل الخاطفين ،أكدت مصادر استخبارية أن الاطفال تم تهريبهم خارج البلد وبيعوا هناك بأثمان بخسة للدول المجاورة كما إن العديد من الأطفال المشردين والذين يتم إلقاء القبض عليهم في الشوارع هم أيتام ولا يرغبون بالذهاب الى أقاربهم لأنهم يستغلون في العمل او بضربهم ولهذا يفضلون أحيانا الدخول الى سجون الأحداث بعد افتعالهم سرقة أمام رجال الأمن . وما يزيد المخاوف من تفشي ظاهرة تبني الاهتمام بالأيتام في العراق، هو ظهور عشرات الجمعيات الخيرية التي تبنت ظاهرياً قضية الأيتام، متخذة من هذه القضية شعاراً للكسب غير المشروع.

تظاهرات الأيتام ودور المنظمات الإنسانية

وأكد مصدر من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن عشرات الأطفال من الأيتام ضحايا الحروب المتكررة وضحايا الهجمات الإرهابية، ضحايا الصراع الطائفي، هؤلاء الضحايا يشكلون حوالي ١٥-٢٠٪ من مكونات الشعب العراقي . وما تضمه ملاجئ الأيتام الحكومية هو نسب ضيئلة جدا بسبب ما كسبته من سمعة سيئة بعد فضيحة دار الحنان للأيتام .وكان عشرات الأيتام قد نظموا تظاهرة طالبوا فيها بتشريع القوانين الخاصة برعايتهم وتحسين ظروفهم المعيشية وتخصيص مبلغ مالي شهري لكل يتيم، القضية تحتاج الى تكاتف الدولة ، القانون ، المجتمع ، منظمات المجتمع المدني ، الجامعات ومراكز البحوث الأكاديمية لإنقاذ هذه الشريحة مما هي عليه وفتح دور اكبر وأكثر عددا لان عدد الدور الموجودة حالياً لا يتجاوز" الخمسة " لذلك نرى هناك دورا لإيواء الأطفال الأيتام تابعة للقطاع الخاص ومن يديرها لا يعرفون الرأفة والرحمة، وبعيدون وبكل صراحة عن عيون الرقابة الحكومية بكافة إشكالها.

فيما أشارت تقارير دولية في آخر إحصائية لها إلى ان عدد الأيتام في العراق بلغ نحو خمسة ملايين طفل أي ما نسبته ١٦٪ من السكان .

الجدير بالذكر أن أغلب الأيتام في العراق يعانون منذ ثماني سنوات إهمال الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال السافر وتهميش المجتمع لهم، وهو ما انعكس سلباً على الشارع العراقي من خلال تحول عدد كبير منهم الى بائعي يجوبون الشوارع ومتسولين.

وأكدت (فاطمة كامل) مسؤولة مؤسسة (عين للأيتام) إن الأحداث التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ خلّفت ملايين الأيتام الذين يحتاجون إلى الدعم في جميع النواحي الصحية والنفسية والتربوية .. مطالبة الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية العالمية بالعمل على احتضان هؤلاء الأيتام وتوفير احتياجاتهم المادية والمعنوية ، كما دعت مجلس النواب الحالي إلى الإسراع بتشريع قانون لحماية حقوق هذه الشريحة المهمة من المجتمع وتوفير الدعم الصحي والتربوي لها.

إحصاءات وأرقام

وتشير إحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن عدد الأطفال الأيتام في العراق بلغ نحو أربعة ملايين ونصف المليون طفل بينهم الآلاف المشردة في الشوارع، وتضم دور الدولة للأيتام بحدود ٥٠٠ -٦٠٠ طفل يتيم فقط بحسب مسؤولة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ويعيش الأيتام وضعا مأساوياً وحالة من العوز المادي والضيق بسبب عدم احتوائهم واحتضانهم من قبل أية جهة رسمية . وفي وقت تحتضن المراجع الدينية قسما منهم لا يتجاوز بضع مئات فقط ، فان المعلومات تشير الى ضعف دور الدولة وحاجتها الماسة الى مستلزمات تمكنها من معالجة هذه الآفة الكبيرة في المجتمع العراقي. هؤلاء الأطفال هم ضحايا الحروب وضحايا الصراع الطائفي والديني والعرقي المجنون الذي ابتلى به هؤلاء الأرامل والأيتام .

الأطفال المهجّرون نتيجة العنف

وأوضح الهلال الأحمر العراقي بأن ارتفاع عدد الأطفال المهجرين نتيجة للعنف الطائفي والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية الصعبة، يثير القلق.

وتحدث أحد موظفي الهلال الأحمر العراقي مفضلاً عدم ذكر اسمه قائلاً: إن العديد من الآباء يتركون أولادهم مع الأقارب الذين يكون لديهم أكثر من ٢٠ طفلاً يعتنون بهم وبعد ذلك يتم هجرهم أو إجبارهم على العمل في الشوارع لدعم دخل العائلة.

وقد أصبح أكثر من ١,٦ مليون طفل لمدة ١٢ سنة في عداد المشردين في العراق، وفقاً لإحصائية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية. وهذا ما يقارب من ٧٠ بالمئة من المشردين الذين يقدر عددهم بحوالي ٢,٥ مليون عراقي داخل البلاد.